

الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية - حالة الجزائر

بوقرة عيسى
جامعة المسيلة، الجزائر.
aissa-bouguerra@live.com

عبد الرزاق بوعيطة
جامعة برج بوعريش، الجزائر.
abderrezzak.bouaita@univ-bba.dz

Good local governance and its role in achieving local development (The case of Algeria)

BOUAITA Abderrezzak
University of Msila

BOUGUERRA Aissa
University of bordj bou arreridj

مستخلص:

Abstract:

Achieving local development can only be by building a positive relationship between rulers and the ruled by expanding the scope of societal participation in the governance process and giving civil society institutions and the private sector a greater role in the development process, by adopting effective and sound mechanisms and the existence of tools of control and accountability and the dissemination of a culture of good governance In local bodies, this leads to the activation of local groups in order to embody participatory democracy by expanding the options available to all citizens in order to achieve development.

Keywords: development; good governance; local development

إن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يكون إلا ببناء علاقة إيجابية بين الحكام والمحكومين عن طريق توسيع نطاق المشاركة المجتمعية في عملية الحكم ومنح مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص دور أكبر في عملية التنمية، بانتهاج آليات فعالة وسليمة ووجود أدوات الرقابة والمحاسبة ونشر ثقافة الحكم الرشيد في الهيئات المحلية، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل الجماعات المحلية في سبيل تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال توسيع الخيارات المتاحة لجميع المواطنين بغية تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الحكم الرشيد؛ التنمية المحلية.

JEL Classification Codes : R11; R58.

مقدمة:

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية ومتسارعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى المفاهيم والقيم، ونتيجة لما حصل من تغيرات في البنى القيمية والمفاهيمية ومنها تراجع دور الدولة من الدولة المتدخلة إلى الدولة الحارسة نتيجة لفشل البرامج المركزية في تحقيق التنمية على مختلف المستويات ما جعلها تنتهج نهجا لا مركزيا ومحاولة تقوية نظم الإدارة المحلية والحكم المحلي في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، لأن الإدارة المحلية تابعة من صميم الشعب فهي وحدها التي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع باستشارة الرأي العام المحلي للاهتمام بالمشكلات الإنسانية وإشراك المواطنين في الوصول إلى حلول لها.

وتشهد السنوات الأخيرة نقاشا ثريا حول مفهوم الحكم الرشيد باعتباره الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم و فرصهم وحرثاتهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، وجعل الكثير يرى فيه الحل وفلسفة الحكم التي ستؤدي بالضرورة إلى رفع مستويات التنمية المرتبطة بالإنسان من جميع نواحيها.

ويعتبر الحكم الرشيد المحلي الأسلوب الأمثل لتشجيع المسؤولية والمشاركة الفعلية لمختلف الأطراف على المستوى المحلي بغية تحقيق تنمية محاية فعالة، وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى ترشيد حكمها على كافة الأصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية) وبمختلف المستويات (وطني، محلي) ولو وهذا ما نلتمسه من خلال من خلال النصوص والسياسات التي أرسيت لتكرس مضامين الحكم المحلي الرشيد ونوسيع صلاحيات الجماعات المحلية، انطلاقا مما تقدم وتماشيا مع طبيعة العنوان المقترح فقد ارتأينا طرح المشكلة البحثية التالية:

كيف يمكن تحقيق تنمية محلية فعالة في الجزائر ضمن متطلبات الحكم المحلي الرشيد ؟

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي تعالجه والمتمثل في دور الحكم المحلي الرشيد في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر إذ تعتبر الجماعات المحلية النواة الرئيسية في تحقيق التنمية المحلية وبالتالي تماثل تركيز على ضرورة إصلاح طرق التسيير المحلي، من خلال اعتماد آليات الحكم الرشيد المحلي، لاسيما من خلال مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية، عن طريق الشراكة المجتمعية وهو ما يؤدي بتوطيد العلاقة بين المواطنين والإدارة، وبين المواطنين وممثلهم في المجالس المنتخبة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف عند واقع السياسات التنموية المحلية في الجزائر، وتبيان أهمية إرساء الرشادة على مستوى الحكم المحلي، باعتبار ما لديها من مبادئ أساسية تجعلها المحرك الأساسي الضروري للتنمية المحلية.

- إبراز التحديات والعراقيل التي تواجه إدارة الجماعات المحلية في أداء مهامها

- محاولة إبراز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ومدى مساهمتهما في خلق حركية اقتصادية على المستوى المحلي

-التقدم بتوصيات واقتراحات لتفعيل دور الوحدات المحلية في عملية بناء وتنمية المجتمع المحلي.

المنهج المتبع:تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والمتمثلة في المنهج الوصفي الذي استخدم فيما يتعلق بمفاهيم الدراسة الخاصة بالحكم الرشيد والحكم المحلي الرشيد والتنمية المحلية، والمنهج التحليلي الذي ساعدنا في التحكم في مختلف المفاهيم وفي التحليل والتعليق على مختلف المعلومات، وكذا المنهج القانوني المؤسسي.

1. مفهوم الحكم الرشيد :

نفهم من الحكم عموما كترجمة Gouvernance فعل، قيادة، توجيه أو حكم action de peloter diriger ou gouverner شؤون منظمة هذه الأخيرة قد تكون دولة جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة.

ويعود أصل المصطلح في اللغة الفرنسية إلى القرن الثالث عشر عندما استعمل مرادف للحكومة، ثم كمصطلح للتعيين الإداري والقانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية سنة 1478، ليوسع استعماله بعدئذٍ للتعبير عن تكاليف التسيير، أما في اللغة الانجليزية فقد استعمل المصطلح للدلالة على إدارة المؤسسة كتقنية تسيير خاصة تهدف إلى تحقيق التوافق بين مصالح المالكين ومصالح المديرين في نظام متوازن بين السلطة والرقابة¹، أما كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة.

أما مصطلح Good governance فقد عرف عدة ترجمات عند نقله للغة العربية، عكستها المصطلحات العديدة التي تشير إليه، إذ يمكن أن نحصي العديد من الترجمات منها الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، " وفي هذا الصدد يرى محمد عبد الجابري أن ترجمة اللفظ الإنجليزي *governance* إلى لفظ الحكم باللغة العربية لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يعبر حسب النيوليبرالية عن الجمع بين الرقابة من الأعلى (الدولة) والرقابة من الأسفل (منظمات المجتمع المدني) وهو يفضل استعمال لفظ كوفرونونس كما هو أي استعمال الترجمة الحرفية"².

و كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجياً دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دوراً كبيراً في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات.

ولقد تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد باختلاف مجالات البحث وبحسب السياق الذي ورد فيه وكذا المؤسسة التي اعتمده بحيث:

عرفه البنك الدولي على أنه " الطريقة التي تمارس من خلالها الدولة إدارة وتسيير مواردها الاقتصادية، والاجتماعية بغية تحقيق التنمية"³.

أما برنامج الامم المتحدة الإنمائي فيركز في تعريفه على الأقطاب الثلاثة للحكم الراشد وهي الدولة التي غيرت وظائفها التقليدية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، كما ركز على الأبعاد الثلاث للحكم الراشد، الاقتصادي والسياسي والإداري، حيث أورد في تعريف آخر أن الحكم الراشد " هو ممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية والإدارية، لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة"⁴.

أما لجنة الحكم العالمي فتعرف الحكم الراشد على أنه " محصلة أو مجموعة الطرق التي يسيرها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة واتخاذ العمل الشراكي، وينظم المؤسسات الرسمية والتنظيم المدعومة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات في صالحها"⁵.

أما François Merrien يرى أن الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالف للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

انطلاقات من التعاريف السابقة نستخلص أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات المساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.

وهناك ثلاث أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الرشيد وهي⁶:

- البعد السياسي المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
 - البعد التقني المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.
 - البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلالته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من ناحية أخرى، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.
- أما مرتكزات الحكم الرشيد فهي تعتمد على ثلاثة نقاط أساسية⁷:
- الأساس الأول: يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم.
 - الأساس الثاني: هذه الأزمة تظهر عجز وفشل الأشكال التقليدية في الأداء العمومي.
 - الأساس الثالث: يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.
- فالحكم الرشيد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و ترقية حقوق الإنسان وسط قوة القانون.

وهناك من يحدد معايير الحوكمة وذلك كما أوردته أدبيات الثقافة الغربية وهي التي في مجملها 15 خاصية وهي :

- | | |
|-------------------------------|--|
| 1- الشرعية المؤسسية | 9- المشاركة السياسية. |
| 2- الانتخابات الديمقراطية | 10- الإنفاق الرشيد (الإنفاق العام لأغراض عامة) |
| 3- احترام وتجسيد حقوق الإنسان | 11- استقلالية القضاء. |
| 4- الانفتاح السياسي | 12- إعلام مستقل، حر، نشيط. |
| 5- سيادة القانون. | 13- غياب الفساد. |
| 6- الشفافية | 14- المساءلة والمحاسبة (المسؤولية) |
| 7- الكفاءة الإدارية. | 15- حيادية واستقلالية الإدارة. |
| 8- التسامح والعدالة | |

2.1. مفهوم الحكم المحلي الرشيد Good Local Governance :

والحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance هي: استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁸.

ويعرفه Charlick الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي⁹.

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance على النحو التالي¹⁰:

أ./ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

ب./ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

ج./ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

د./ تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحلي.

إن الحكم المحلي يتم النظر إليه في إطار الحكم الرشيد على أنه سلسلة من التفاعلات بين الأطراف الفاعلة على المستوى

المحلي وذلك في إطار بيئة مركزية، تتمثل في الأطر القانونية والسياسات العامة ويخلص وهذا ما بينه الشكل الآتي:

الشكل رقم 01: نظام الحكم المحلي من منظور أسلوب الحكم الرشيد .



المصدر: حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد. " في الحكم الرشيد والتنمية في مصر. المحرر: مصطفى كامل السيد. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 86

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه ينبغي إتاحة الفرص للمواطنين للتعبير عن مصالحهم وأولوياتهم بشأن طبيعة ونوعية الخدمات المطلوبة، وتحدد الكفاءة والفعالية كيفية قيام الأجهزة المحلية بتحويل المدخلات إلى مخرجات لتلبية الاحتياجات المطلوبة، وعلى أساس درجة الكفاءة والفعالية يكون المجتمع المحلي راغبا في تقديم موارد متزايدة والمشاركة الفعلية في صنع القرار المحلي، ومن خلال شفافية صنع القرار والممارسات الإدارية تثبت الأجهزة المحلية كفاءتها في إطار مساءلتها أمام المجتمع المحلي الأمر الذي ينعكس على شرعية النظام المحلي.¹¹

3.1. مفهوم التنمية المحلية.

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعاريفها وفق مقاربات متنوعة بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية واللامركزية الإدارية.¹²

ويبرز مفهوم التنمية المحلية كتجسيد محلي لحلم الديمقراطية الأكبر للنخب المحلية التي يحلو لها بلوغه عن طريق اللامركزية والمشاركة والتكافل على دروب الكفاية إلى الرفاه، وهو إقرار مبدئي للجماعات والمجتمعات الصغيرة بالحقوق والقدرات والتمايز والاستقلالية وفيه إحياءات بالخلص من المركزية الماحقة، وهو المفهوم الذي انتهت إليه التنمية الصناعية المتطورة في دول اللامركزية الشمالية وقدمته كبدل نظري ومنهجي للنهوض بالتنمية المعوقة في المركزيات الجنوبية بصورة معزولة عن مفهوم التنمية القومية وشروط استقلالها.¹³

ويشير المفهوم إلى مشاركة هيئات ولجان وفاعليات المجتمع المحلي قد استطاعتها بتشخيص الموارد الموجودة والمتاحة وبترتيب أولويات الحاجات والمشاريع، وتشارك كذلك في متابعة هذه المشاريع وتقييمها.¹⁴

والتنمية المحلية هي عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي.

عرفها معي الدين صابر مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق

إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداري¹⁵.

ومن هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في¹⁶:

-أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.

-أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.

-التغيير من موضع معين إلى وضع أحسن.

-الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات

أهداف التنمية المحلية: للتنمية المحلية أهداف متعددة منها¹⁷:

1- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به اقتصاديا واجتماعيا.

2- الارتقاء بمستوى خدمات المجتمع المحلي.

3- رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.

4- وضع حلول ناجعة للمشكلات.

5- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تساهم في عملية تنمية المجتمع المحلي.

مراحل التنمية المحلية: هناك مراحل تمر بها التنمية المحلية كما وضعها إدوارد لندمان وكارلتايلور، تتمثل في¹⁸:

1- المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع، ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي.

2- التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين كإنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

3- التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيكية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

4- محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، وهناك من المسببات الفيزيكية والاجتماعية على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.

5- إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه إذا حقق احد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح - اقتصاديا كان أو اجتماعيا - ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

II-التنمية المحلية بين الحكم الراشد المحلي و خصوصية الجزائر:

يعرف النظام الإداري اللامركزي بأنه ذلك النظام الذي يقوم ويستند على أساس تقسيم وتوزيع السلطات الوطنية الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية في جهة وبين هيئات و وحدات إدارية أخرى مستقلة ومخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية وعلى أساس فني موضوعي-مصلحة- من ناحية أخرى.

ونجد أن الجزائر عاشت تجربة انتقال ديمقراطي شبيهة للعديد من مثيلاتها في دول العالم العربي ودول العالم

الثالث بعد تبني التعددية الحزبية و إصدار مراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و 1996، حاولت من خلالهما تعديل المسار

الديمقراطي ليكون أكثر فاعلية، فصدر قانون البلدية والولاية سنة 1990 وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي على ضوء

الدستور الجديد حيث فتح المجال أمام الأحزاب السياسية للتنافس على مقاعد المجالس الشعبية والولائية.

حيث ينص دستور 1989 على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية، البلدية هي الجماعة الإقليمية وهو ما أبقى عليه تعديل 1996 "كما تنص المادة 16 من دستور 1996 على أن: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".¹⁹

فبخصوص البلدية فقد عرفتها المادة الأولى من القانون رقم 90-08 المؤرخ في 11/04/1990 بأنها "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب القانون"²⁰ وعرفها قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 22/07/2011 المتعلق بقانون البلدية "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب القانون. " و هو نفس تعريف القانون 90-08.²¹

أما الولاية فقد عرفتها المادة الأولى من قانون الولاية 90/09 (بأنها جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية وذات استقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واجتماعية وثقافية)

كما عرفتها المادة الأولى من قانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 بأنه الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.²²

ونجد أن المشرع الجزائري قد أعطى وخول للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مجال التنمية المحلية التي تعتبر مكملا للبرامج التنموية على المستوى الوطني، فقد بدى الاهتمام مبكرا بالتنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية.

فقد خصت البلدية بجملة من الصلاحيات المحددة في مجال التنمية المحلية أدرجت ضمن باب مستقل في دستور 1989 تحت عنوان " صلاحيات البلدية" والمتمثلة في: التهيئة والتنمية المحلية، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الاساسي وما قبل المدرسي الأجهزة الاجتماعية والجماعية، السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية.²³

أما الولاية فقد اعتبرت منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي أيضا منطقة إدارية للدولة، ثم عززت بقانون 1990 الذي رسخ أهمية التنمية المحلية لهذه الجماعة العمومية في بابه الثالث - اختصاص المجلس الشعبي الولائي: يتخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل ولاية، ولا سيما الفلاحة والري، والهياكل الأساسية والاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي والسكن.²⁴

وقد فتحت الجزائر بالعديد من البرامج التنموية المحلية تم تجسيدها من خلال برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في :

* المخطط الثلاثي الأول 1969-1976

* المخطط الرباعي الأول 1974-1970

المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977

* برامج التجهيز: 1- البرنامج البلدي للتنمية PCD²⁵

2- البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية PSD²⁶

* البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي P.S.R.E.²⁷(2001- 2004)

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)

3- الصناديق الخاصة

- ومن خالما تم التطرق إليه نجد أنه للجماعات المحلية الدور المركزي والمحوري في عملية تنمية الإقليم بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل
- أما عند الحديث عن بناء الحكم الصالح للإدارة المحلية في الجزائر، يمكن مقارنة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح (Poor Governance). وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب إستمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل في الجزائر، ومن ثمة تحديد آليات معالجتها. هذه الخصائص تتمثل في²⁸:
1. الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى إستخدام الموارد العامة أو إستغلالها لصالح مصلحة خاصة.
 2. الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
 3. الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الإستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الربعي والمضاربات.
 4. الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء إستخدامها.
 5. الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص .
 6. الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وإنتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد

III. الشراكة المجتمعية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر:

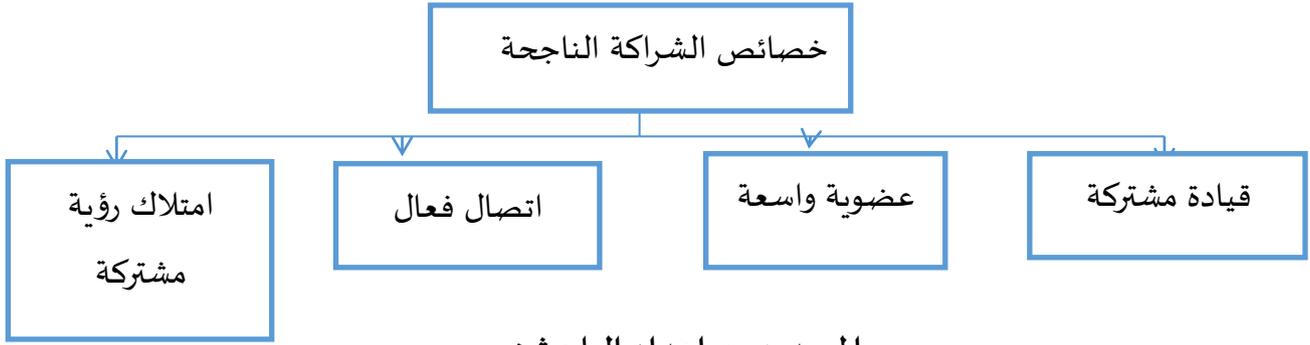
أن الغاية من تبني نظام الحكم المحلي هو إشراك أكبر عدد من سكان المنطقة في إدارة وتنظيم وحل مشاكلهم المحلية بأنفسهم وهذا الاشتراك الفعلي يكون أصدق تعبير للديمقراطية والحكم السليم إلا أنه من الصعوبة بمكان إشراك جميع الأفراد المحليين للقيام بعملية إدارة وتنظيم الشؤون المحلية خاصة وبالتالي يكون عن طريق انتخاب أو تعيين أشخاص بين سكان الوحدة الإدارية لتمثيل هؤلاء السكان في إدارة وتنظيم الشؤون المحلية بواسطة مجالس محلية.

تقوم الشراكة على بناء خلفية مشتركة مع وضع أسس الاتفاق أو الاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة، وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات، وتجميع الموارد، ويجب اتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدلا من السعي لمنافع فردية، وذلك عن طريق العمل الجماعي وبأسلوب ديمقراطي، وذلك يؤدي بالتالي إلى زيادة الخيارات والوعي العام بما يساعد على خلق المساندة وتقليل المعارضة وتعزيز وتعميق الديمقراطية²⁹.

والشراكة هي اقتراب تنموي، يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية³⁰.

تبعاً لمفهوم الشراكة يجرى التفاهم بين أطراف مختلفة على العمل بصورة مشتركة بغية إنجاز مهمة معينة، ذلك عبر جمع ودمج الخبرات والتخصصات اللازمة والمتوافرة لمعالجة مشكلة ما، ولتحقيق ذلك تركز أطر الشراكة على النتائج، في حين تستخدم الموارد والصلاحيات في شكل تعاون متكامل، ويتم تصميم أطر الشراكة بهدف توزيع الأعمال والمخاطر بين الأطراف المختلفة وذلك حسب القدرات والخبرات المتوافرة³¹.

وتتجلى الشراكات الناجحة بمجموعة من الخصائص، تتركز في قيادة مشتركة، وعضوية واسعة، اتصال فعال، وامتلاك رؤية مشتركة واضحة شكل 03، بينما تفشل الشراكات التي تفتقد المهارة الإدارية في إدارة الاختلافات، ولا تتحلّى بوضوح الرؤية للأهداف والأغراض أو تتمسك بأهداف غير عملية، وتعجز في ضم كل اللاعبين الرئيسيين، أو يرفضون الانضمام فيها، كما أن عوائد أعضائها غير متكافئة، ويستطيع شريك بمفرده تحقيقها .



المصدر: من إعداد الباحثين

وفي إطار الحديث عن الحكم الراشد، برز مفهوم الشراكة المجتمعية كمؤشر هام لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعرف هذا المفهوم على أنه التفاعل بين ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني هدفه تحقيق التنمية، كما تعد الشراكة المجتمعية توجها تنمويا يقوم على أساس التكاملية والتكافئية بين الأدوار التي تقوم بها كل من الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الشكل رقم 3: الشراكة المجتمعية



المصدر: من إعداد الباحثين

كما أن الحكم المحلي يتطلب شراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق التنمية المحلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمسائلة والإنصاف، ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسؤولة عن عموم واحتياجات المواطنين كافة، وفي الوقت نفسه تكون مهتمة بتعزيز الديمقراطية الشعبية وتمكين المواطنين والمجتمعات ومنظماتها على غرار المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، من المشاركة في الحكم المحلي وعملية التنمية المحلية كشركاء متساويين³².

ويعد مفهوم الشراكة من المفاهيم الجديدة التي أصبحت متبادلة في السياقات الاقتصادية والإدارية بحكم تعقد علاقات السوق، ليشير إلى علاقة قانونية بين منظمات شريكة، وقد اتسع هذا المفهوم ليشمل مؤسسات مدنية، فهو صيغة بديلة أفرزتها السياسات التي حلت محل الدولة الراعية état providence والتي تقوم على مقارنة الاعتماد المتبادل بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، بغرض تحقيق مصلحة عامة مشتركة (المنفعة العام)³³.

1.iii. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية:

تشهد السنوات الأخيرة نقاشا ثريا حول موضوع المجتمع المدني كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، "فقد بات يقدم إجابة جاهزة في العديد من المسائل، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عمليات اتخاذ القرار في الدول الليبرالية،

وهو الرد على اقتصاد السوق في الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن وهو الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى"34، كما أن التنمية لم تعد من مسؤولية الدولة وأجهزتها فقط، بل أصبحت تعني مسؤولية المجتمع بأسرة، تقودها الحكومة، وبمشاركة حقيقية وفعالة من مؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت ضرورة ملحة، وشرطا لازما لتحقيق أهداف التنمية..

تعددت التعاريف المقدمة للمجتمع المدني باختلاف الرؤى والنظريات ومظاهر التوظيف ومن بين التعاريف المقدمة إلى هذا المفهوم نذكر:

تعريف الدكتور سعد الدين ابراهيم على أنه "هو كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإثرية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"³⁵.

ويعرف الأستاذ ريموند هينيوش على أنه: " شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها"³⁶.

أما البنك الدولي فيرى المجتمع المدني بأنه " مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيمومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات"³⁷.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن وضع التعريف الإجرائي التالي لمنظمات المجتمع المدني على أنه: "جميع الهيئات والأطر التي تملأ الحيز العام بين السلطة والمجتمع (القمة والقاعدة) وتعمل في جوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية في إطار مستقل عن السلطة السياسية وبعيدا عن هيمنتها، من أجل تعزيز قيم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والمجتمعية وتحقيق التنمية الشاملة من خلال ما تقدمه من برامج واقتراحات وفعاليات تساهم في ذلك".
ومن خلال ما تقدم يمكن أن نستشف أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر تعبر عن وجوده وتشكل أركانه وهي³⁸:

1. الركن التنظيمي المؤسسي: حيث يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقا لنظام معين وقانون محدد يتم الاتفاق حوله، كالتقانات المنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية، والسياسية.
2. التطوعية: أي المشاركة الإدارية والتي تميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية.
3. الاستقلالية: بمعنى أن يكون المجتمع المدني مستقلا عن سلطة وهيمنة الدولة (استقلالية مالية، تنظيمية، إدارية) والاستقلال لا يعني القطعية.
4. الركن الأخلاقي(القيمي): حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات وفيما بينها وفيما بينها وبينها وبين الدولة، كقيم التسامح، التعاون، اختلاف الرأي.

1.1.1.1. المجتمع المدني في الجزائر بين المقومات والمعوقات :

إن أفصل مجال لعمل المجتمع المدني من أجل الدفع بعجلة التنمية هو النظام الديمقراطي الذي من شأنه فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للنشاط والعمل عكس النظام الشمولي الذي يضيق المجال في وجهه ويحد من حريته وقدرته على الحركة، "فالديمقراطية تشكل القاعدة الأساسية لأي ممارسة سياسية سلمية، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع، بحيث

يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها³⁹.

إذ أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا للجمعيات والتنظيمات المدنية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الطويلة في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها ويرى في ذلك برهان غليون أن هذه الإجراءات جعلت الدولة تخرب ذاتها بوصفها تنظيما للممارسة العامة حيث أن تنظيمها الحديث للمجتمع جعل مفهوم المراقبة البوليسية والمخبرانية، واحتلال الفضاء حل مفهوم الإرادة الفردية المتعددة، وتقديم الإطار الذي يسمح لها بتحقيق وحدتها والتنسيق بين نشاطاتها⁴⁰، هذا بالإضافة إلى العيديد من المعوقات التي يمكن تقسيمها إلى وظيفية والمتمثلة في طبيعة منظمات المجتمع المدني وبنيتها الداخلية وأخرى خارجية متمثلة في معوقات قانونية واجتماعية واقتصادية.

2.1.1.1. دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية .

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لا بد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث مجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني⁴¹:

1. توفير الخدمات: وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة وجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.
2. المساهمة في العملية التنموية: من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالخطط الإستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.
3. المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستوى الوطني أو المحلي: من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها والتأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ الإستراتيجيات التالية:

- الرصد والمراقبة: إن حق الإطلاع والوصول إلى المعلومة هو حق من حقوق المواطنين. ويساهم هذا في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الإطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.
- تطوير الأطر القانونية ذات الشأن العام: حيث أن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومة والحق في المشاركة.
- المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية: والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر والأفراد.
- تأسيس مراكز البحوث والدراسات: وتقديم الاستشارات والرؤى

وأجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

وبالإضافة إلى الجهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع والمواطنين، وقعت 171 دولة في عام 2000 على الألفية الإنمائية الثالثة الذي أكد على وجوب تحرير المواطنين من الخوف تأكيداً على حق العيش بسلام وأمن وتحريرهم من العوز من خلال تأمين حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية وحقهم في العيش بكرامة من خلال ضمان حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية .

1.iii . 3. تفعيل منظمات المجتمع المدني

إن الحديث عن مجتمع مدني فعال يدفع بضرورة البحث عن استراتيجيات وسبل كفيلة بإخراج المجتمع المدني من سباته، تمكنه من أن تمارس ضوابط على سلطة الحكومة وأن تسهم في التنمية عبر تعزيز المساءلة والشفافية والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية التي تمكنها من تعزيز الفعالية والمشاركة في الشؤون العامة، وفي ضوء ذلك تحدده الباحثة ثناء فؤاد عبد الله في العناصر التالية لتفعيل المجتمع المدني⁴²:

- وجود دستور دائم مستفتى من طرف الشعب، يقر بالتعددية الحزبية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحمي الحريات الفردية والجماعية.
- الفصل بين السلطات.
- احترام النصوص القانونية التي تنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.
- أن تحمي القوانين انتهاك الحريات الفردية والجماعية، أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور أو إعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية.
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات في المستويات المختلفة بما يرتبط من اللامركزية ومن توزيع المهام والصلاحيات.

2.iii. دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية :

يحتل القطاع الخاص بأهمية كبيرة حيث يعتبر أحد الأعمدة الأساسية في مجال المشاركة في التنمية، خاصة وأن تحقيقها سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي لا يتحقق غلا بتكامل الأدوار بين الدولة بمختلف أجهزتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويظهر دور القطاع الخاص خاصة في ظل التوجه نحو اللامركزية وزيادة المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، حيث أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تحقيق استراتيجية بمثابة الإطار والخريطة الاقتصادية التي تستبدل بها جميع القطاعات نحو تحقيق التنمية، حيث أدركت العديد من الدول في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية. ويعرف القطاع الخاص على أنه النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى الربح ولا يخضع لتمويل من الدولة، ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة⁴³.

كما أنه يشير إلى " جميع الشركات والمؤسسات الهادفة إلى الربح المادي، والتي تعود ملكيتها إلى أرباب العمل من المواطنين"، ويتمثل في الجزء من الاقتصاد الوطني تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد

2.1.iii. القطاع الخاص في الجزائر الإستقلال والاستغلال

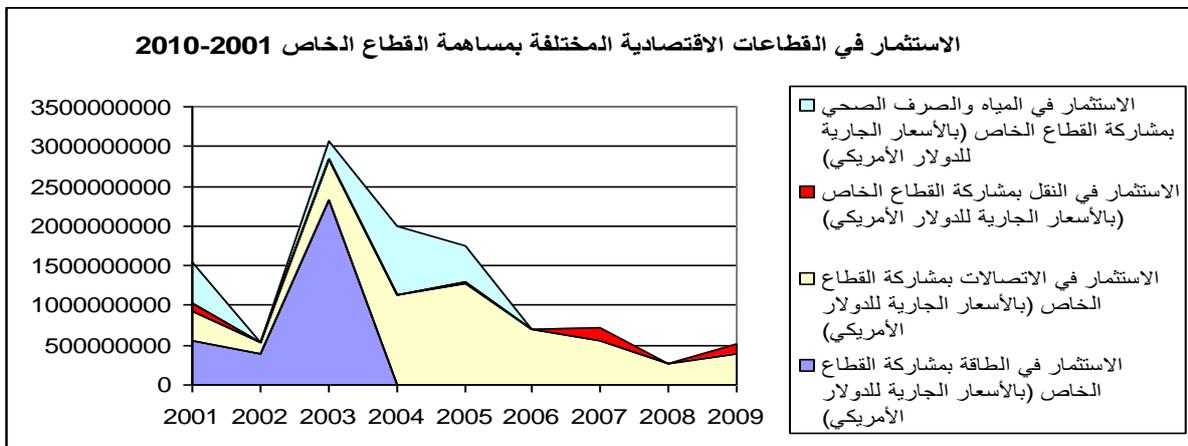
لقد عزز الإهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر اتجاه تنمية المجتمع، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، "وتعتبر الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص من القضايا الإستراتيجية التي تتطلب اهتماما خاصا، حيث يتطلب وجود قطاع خاص نابض بالحيوية تأمين العناصر بالغة الأهمية من السياسة الهيكلية وتشمل هذه العناصر سياسة التجارة وسياسات الضرائب وسياسة المنافسة واللوائح التنظيمية فضلا عن نظام إدارة الشركات، ويجب تهيئة الأوضاع الملائمة لاكتساب ثقة المستثمرين من خلال القوانين واللوائح التنظيمية المتسمة بالوضوح والشفافية والضرائب المستقرة، ويجب على الحكومات أن تهيأ للمستثمرين الوضوح بشأن أصول اللعبة فتوفر الإئتمان والضمانات

ومصادر تمويل المشروعات عوامل تساهم جميعها في تنافس الحكومات في البحث عن الاستثمارات وخلق فرص العمل فما من شيء أكثر أهمية من القطاع الخاص بالنسبة للنمو الاقتصادي⁴⁴. وقد حان الوقت للقطاع الخاص في الجزائر لتحمل المسؤولية نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وتوفير العمل والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، والجدول التالي يبين الآتي :

جدول 01: تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2009 في الجزائر

2009		2008		2007		2006	
نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %
45.30 %	54.69 %	58.72 %	41.27 %	57.18 %	42.81 %	57.74 %	42.26 %

المصدر: عبد القادر بريش وزهير غراية، دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012، ص 9



المصدر: المرجع نفسه، ص 9

حيث كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الذي تم سنة 2011 من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصاء أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة شبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، وأكد الديوان أن الإحصاء الاقتصادي الأول الذي نشرت نتائجه الأولية يمكنه السماح بإعادة تصحيح المسار خلال السنوات القادمة وإعادة بعث الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع احتياجات البلاد، كما بلغ عدد المؤسسات التجارية 528 ألف و328 مؤسسة بما يعادل 55.1 بالمائة من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر متبوعا بقطاع الخدمات بـ 325 ألف و440 مؤسسة حيث يتوزع قطاع التجارة على نشاط التجزئة الذي يستحوذ على 84 بالمائة من النشاط التجاري مقابل 14 بالمائة بالنسبة لنشاط الجملة وبيع السيارات والدراجات، ومن حيث فروع نشاط

الخدمات يمثل النقل 26 بالمائة مقابل 18.7 بالمائة لنشاط الإطعام و5.12 بالمائة لقطاع الاتصالات و2.10 بالمائة للنشاطات القانونية والمحاسبة و4.5 لقطاع الصحة البشرية 45 .

ونجد أن القطاع الخاص في الجزائر تارة مستقل وتارة مستغل ولذلك بغية تعزيز دوره في تحقيق التنمية يتوجب على الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها وضع سياسات تسمح بخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص تساهم في تطويره وتقويته بما يمكنه أن يصبح شريكا أساسيا مع القطاع العام .

الخاتمة:

يمكن القول أن التنمية من أسفل وترشيد الحكم على المستوى المحلي هو اساس التنمية الشاملة إذ تسعى التنمية المحلية إلى توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع على المستوى المحلي من خلال إشراك المواطن كطرف فاعل في صنع القرار المحلي عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأطراف فاعلة ورئيسية من شأنها النهوض بالتنمية وخلق بيئة تمكينية تكون قاعدة العمل التنموي الشامل ومن بين الآليات التي من شأنها تحقيق الهدف المنشود ظهر الحكم الراشد كأحد أهم شروط تحقيق التنمية المحلية، والذي يدور حول معالجة أزمة الحكم والربط بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني قصد التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة لأفراد المجتمع، عن طريق استخدام آليات مختلفة كالشفافية، المشاركة، المساءلة وحكم القانون.... والتي تعتبر مؤشرات لقياس الحكم الراشد، من هنا نستنتج أن هناك علاقة بين الحكم الراشد والتنمية المحلية، فلا بد أن يكون الحكم المحلي رشيدا ما لم يؤدي إلى استدامة التي لا يمكن أن تتواصل بدون حكم راشد .

قائمة المراجع والمصادر:

¹ هناك العديد من الاختلافات حول أصل الحكم الراشد good governance ولكن أغلب الإتجاهات ترى أنه استعمل من طرف شارل دوليان للدلالة على إدارة وفن الحكم ودلالته اللغوية مشتقة من gulvernare والتي تعني قيادة السفينة كما تعني إدارة الشؤون العامة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

NachidaBouzidi, « gouvernance et développement économique Introduction au débat, Revue Idara, op.cit, p 107-108

François CASTAING, " la gouvernance: Défis d'une approche non normative", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2005, p 9

² محمد عبد الجابري، هل يمكن الانتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد متخلف؟، مجلة البرلمان العربي، العدد 81، أكتوبر 2001، ص 85.

³ محمد زين الدين: الحكامة مقارنة ابستمولوجية في المفهوم والسياق، مجلة مسالك، العدد 08، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 6

⁴ عبد العظيم وزير، الحوكمة، القاهرة: إدارة دراسات وبحوث التنمية والإدارة، ص 6

⁵ Thomas, (G.Wiss), « Governance, Good governance and global governance : conceptual an conceptual challenger », Third world quarter , vol. 21 N° 05., 2000. 797

⁶ عمراني كربول، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية: واقع وتحديات،، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. أيام 16-17 ديسمبر 2008، ص 2

⁷ جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. أيام 16-17 ديسمبر 2008، ص 6

- ⁸ بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية: واقع وتحديات،، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. أيام 16-17 ديسمبر 2008، ص 4
- ⁹ المرجع نفسه، ص 4
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 4
- ¹¹ المرجع نفسه، ص ص 87-88.
- ¹² شبيب دياب، التنمية المحلية في لبنان، ورقة مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية والسياسات الاجتماعية، الخرطوم: 30 أكتوبر و 01 نوفمبر، 2007، ص 8
- ¹³ أحمد بلعبيكي، موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية - مقارنة اقتصادية اجتماعية-، دار الفرابي: لبنان، 2007 ص 32
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص 31
- ¹⁵ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف: الإسكندرية، 1987، ص 49
- ¹⁶ رشاد أحمد عبد اللطيف، الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر: الإسكندرية، 2007 ص 19
- ¹⁷ محمد الحسن عبد الرحمان، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 116
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص 116-117
- ¹⁹ دستور 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 لسنة 1996.
- ²⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 لسنة 1990.
- ²¹ المادة الأولى من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 2011/07/03.
- ²² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 12، المرخ في 07 ربيع الثاني عام 1433، الموافق لـ 29 فيفري 2012.
- ²³ أنظر: نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية فب الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 162
- ²⁴ المرجع نفسه، ص 162
- ²⁵ P.C.D :Programme Communaux de Développement.
- ²⁶ P.S.D :Programme Sectoriel Déconcentré.
- ²⁷ P. .R.S.E : Programme de Soutien à la Relance Economique
- ²⁸ بومدين طاشمة مرجع سبق ذكره، 7
- ²⁹ نادية عاشور، العقلائية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الشريد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، سطيف، الجزائر، 9-8 أبريل (2007)، ص 25.
- ³⁰ عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 4
- ³¹ أحمد يحيى راشد، منى حسن سليمان، " الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح : رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية "، المؤتمر الإقليمي العربي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، وزارة الإسكان والبنية التحتية والمجتمعات الحضرية مع جامعة الدول العربية والمؤئل (الأمم المتحدة)، 2003، ص 6.
- ³² ناجي عبد النور، نجو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، تم التصفح من موقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_19.pdf (09/09/2018-23:54)
- ³³ أماني قنديل -الموسوعة العربية للمجتمع المدني - الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة 2008، ص 108_109
- ³⁴ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1998، ص 86
- ³⁵ سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار قباء للطباعة: القاهرة، 2000، ص 13

³⁶ متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2002، ص 27 .
³⁷ عبد المالك رداوي، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد" ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول "آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، المدينة، الجزائر، 06-05 ماي 2009، ص3

³⁸ عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر " ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول "المجتمع المدني والتنمية السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قلمة أيام 27-28 ماي 2014، ص 3

³⁹ شوقي اسماء، المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية بين المعوقات والآفاق المستقبلية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر-الواقع والرهانات- " (جامعة 05 ماي 1945 بقالمة:، يومي 21-22 أبريل 2014، ص 25

⁴⁰ برهان غليون، المحنة العربية " الدولة ضد الأزمة"، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2003، ص 223

⁴¹ موسى سعيد ياسين، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=219706> (14-09-2018 21:10)

⁴² ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1998، ص 294
⁴³ عباس النصراوي، برهان الدجاني وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1990 ص 87.

⁴⁴ جيمس د. وولفنسون، الفصل الرابع : الإطار الإنمائي الشامل، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل السادس، 2-5 ماي 2000، دمشق: صندوق النقد العربي، أبو ضبي 2001.

⁴⁵ يونس مسعودي، المقومات الاقتصادية للتنمية السياسية في ظل متطلبات التحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر-الواقع والرهانات- " (قالمة: جامعة 05 ماي 1945، يومي 21-22 أبريل 2014، ص 9-10